Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003 التحديات والمعالجات

أ. م ناجي ساري فارس
مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة

المستخلص

يواجه العراق تحديات كبيرة اهمها الارهاب والفساد الاقتصادي وريعية الاقتصاد، وقد تفككت وانهارت الدول بعد عام 2003 بعد الاحتلال الامريكي، وتغير النظام السياسي السابق. لقد واجه الاقتصاد العراقي الفساد المستشري في مختلف القطاعات الاقتصادية والمافيات الاقتصادية وعدم استطاعة الحكومات العراقية المتعاقبة على معالجة الاختلالات في الاقتصاد العراق، وبعد ذلك انتشرت التنظيمات الارهابية. وبدأت الصراعات والتدمير والتهجير والانفاق المالي الكبير على العمليات العسكرية وعلى المشاريع الوهمية والمشاريع الغير منتجة منذ عام 2003 حتى انتصار العراق على الارهاب، الذي دمر البلاد والعباد، وقد عمل هذا الارهاب على تدمير المصانع والحقول الزراعية وقتل الابرياء ونهب وسرق كل ما يتعلق بالاقتصاد العراقي وخاصة في المناطق الغربية من العراق. وعليه فإن البدء بالإصلاح الاقتصادي الشامل، مع الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري في مفاصل القطاعات الاقتصادية في العراق، ولابد من اعادة اعمار المدن والمناطق المحررة من العصابات الارهابية، وكذلك وضع الخطط والاستراتيجيات الملائمة لتعزيز قدرة الاقتصاد من النهوض بالواقع المتردي والمعتمد بشكل اساسي على الايرادات النفطية، وهذا يحتاج إلى الاسراع بوضع الحلول والمعالجات للنهوض بالواقع الاقتصادي، من خلال تنويع الاقتصاد العراقي من أجل زيادة وتنويع الصادرات، والتقليل من الاستيرادات لتوفير العملات الصعبة المتأتية من الايرادات النفطية، وتشجيع الاستثمارات الاجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبناء السكن الملائم لأغلبية الشعب العراقي الذي يعاني من الفساد الاقتصادي، والعمليات الارهابية، وبناء اقتصاد يعتمد بالأساس على الموارد الطبيعية والبشرية المحلية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد العراقي، التدهور والانكماشات، العمليات الارهابية، التحديات والمعالجات، الازمات المالية والاقتصادية.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

The Iraqi Economy After 2003 Challenges And Treatments

NAJI SARE FARES **najialmaliki1966@gmail.com**

Abstract

Iraq faces great challenges, the most important of which are terrorism, economic corruption, and the rentier economy. The countries have disintegrated and collapsed after 2003 after the US occupation and the change of the previous political regime. The Iraqi economy has faced rampant corruption in various economic sectors, economic mafias, and the inability of successive Iraqi governments to address the imbalances in the Iraqi economy, and then terrorist organizations spread. Conflicts, destruction, displacement, and large financial spending on military operations and on fictitious and unproductive projects began since 2003 until Iraq's victory over terrorism, which destroyed the country and the people, especially the Western regions of Iraq. Accordingly, the start of comprehensive economic reform, while limiting the phenomenon of financial and administrative corruption in the joints of the economic sectors in Iraq, and the reconstruction of cities and areas liberated from terrorist gangs, as well as developing appropriate plans and strategies to enhance the economy's ability to advance the deteriorating reality and depends mainly on oil revenues. , and this needs to expedite the development of solutions and treatments to advance the economic reality, through diversifying the Iraqi economy in order to increase and diversify exports, reduce imports to provide hard currencies derived from oil revenues, encourage foreign investments in various economic sectors, and build adequate housing for the majority of the Iraqi people who suffer From economic corruption, terrorist operations, and building an economy that depends primarily on local natural and human resources.

Keywords: Iraqi economy, Deterioration And contraction, Terrorist Operations, Challenges And treatments, Financial And Economic Crises

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

المقدمة:

ما يزال الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً، ولا تستطيع السياسة الاقتصادية الحفاظ على تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولكن أكثر القطاعات تطوراً قطاع النفط الذي تعتمد الموازنة العامة للدولة على ايراداته قبل وبعد دخول التنظيمات الارهابية ومنها (داعش). وعليه فلابد من زيادة الجهود في النهوض بالواقع الاقتصادي والذي بالأساس من الاقتصادات الريعية، وقد زاد التدهور الاقتصادي بعد الارهاب، ولكن مع التخطيط الناجح والامكانات البشرية والطبيعية والتي تتوفر على ارض العراق، فيمكن للاقتصاد العراقي أن ينهض ويتطور بأسرع وقت من خلال بذل الجهود والامكانات في تطوير وتنويع الاقتصاد من خلال قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والنقل وغيرها من القطاعات العراقية. وهذا ما يجعل الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الفتية والتي سرعان ما تبدأ بالانتعاش والتطور، يعتبر تطور القطاعات الاقتصادية ومساندتها للقطاعات الاجتماعية والخدمية نجاحاً للاقتصاد العراقي. إذ إن هذا الاقتصاد مبني على أساس تطور قطاع النفط الذي اصاب الاقتصاد العراقي بالمرض الهولندي.

أهمية البحث: إن ما تقدم ذكره يمثل أبرز النقاط والمعالجات التي تبين أهمية هذا البحث من أجل تسليط الضوء على التحديات والمعالجات التي من خلالها يمكن النهوض بالاقتصاد العراقي وتنويع مصادر الدخل، وزيادة الرفاهية الاقتصادية.

مشكلة البحث: تعتمد مشكلة البحث على الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجه هذا الاقتصاد وماهي المعوقات التي تقف دون تطوير القطاعات الاقتصادية ، وماهي المعالجات التي تجعل من هذا الاقتصاد يتصف بتنوع الصادرات والحد من الفساد الاقتصادي والقضاء على الارهاب.

هدف البحث: يركز البحث على تحقيق الاهداف الاساسية ومنها:-

1 – تحديد التحديات التي تعيق الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد ريعي.

2 – تحديد المعالجات التي تؤدي تطور الاقتصادي العراقي.

فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية مفادها، إن الاقتصاد العراقي يواجه العديد من التحديات، ولابد من رسم سياسة اقتصادية ملائمة للنهوض بالواقع الاقتصادي المتردي من خلال المعالجات التي تمكن الاقتصاد العراقي من النهوض بالواقع المتردي.

خطة البحث: يتضمن البحث المحاور التالية:-

المبحث الاول:- الاقتصاد العراقي (نظرة عامة)

المبحث الثاني:- التحديات التي تواجه الاقتصاد في العراق 2003 .

المبحث الثالث:- معالجة الاقتصاد العراقي بعد عام 2003.

الاستنتاجات والمقترحات

المصادر

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

المبحث الاول / الاقتصاد العراقي [نظرة عامة]

هناك اختلالات هيكلية وبنيوية كبيرة جعلت الاقتصاد العراقي من الاقتصادات المكشوفة والتي تعتمد على مورد واحد في تمويل موازينها العامة، حيث أن العراق يدر سلعة واحدة ويستورد مختلف السلع من أغلب دول العالم. لذلك يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات ذات التبعية للدول المصدرة لمختلف السلع والخدمات. اضافة الى ذلك يعتبر المصدر النفطي من الموارد الناضبة لا يمكن الاعتماد عليها في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للاقتصاد العراقي إذ أن العراق يعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي وزيادة ظاهرة البطالة والفقر وانتشار الفساد المؤسساتي في مختلف مؤسسات الدولة. حيث أن تصحيح مسار الاقتصاد العراقي يأتي عن طريق رفع القدرات المؤسساتية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وبما أن العراق من الدول التي تعاني من تدهور كبير في معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة والذي تهدف الدول النامية ومنها العراق زيادة معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومنها القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الانشاءات من أجل التقليل من الاعتماد على الايرادات النفطية التي تتعرض باستمرار إلى انخفاض اسعار النفط الخام العالمية نتيجة زيادة العرض وقلة الطلب على النفط. ومن خلال ذلك فلابد من اتباع سياسية تنموية من أجل القضاء على ظاهرة الاقتصاد الريعي، وانتهاج سياسة تنموية تنوعية في مصادر الدخل عن طريق استغلال الموارد المتوفرة في العراق من موارد طبيعية وبشرية من خلال الكفاءات البشرية التي تنتجها الجامعات العراقية في مختلف المجالات من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي المتهالك. ومما تقدم فلا يمكن تطوير عملية التنمية وجعلها عملية ناجحة إلا من خلال المعدلات المرتفعة والمستمرة في النمو الاقتصادي لجميع القطاعات الاقتصادية في العراق. وعليه فإن القطاع النفطي يسيطر على أكثر من (60 إلى 70%) من الناتج المحلي الاجمالي وتقريباً يمثل (78 – 98 %)من ايرادات الموازنة العامة في الدولة العراقية ويستحوذ على ما نسبته (83 - 96%) من إجمالي الصادرات العراقية خلال المدة (2003 - 2014)(كاظم، ثامر عبد العالي،2017 ، 48).

إن الاختلالات والتحديات التي يعاني الاقتصاد العراقي كثيرة لأسباب داخلية وأخرى خارجية فهو لايزال اقتصاد ريعي (احادي الجانب) على الرغم من وفرة الموارد العديدة والمتنوعة. لذلك يتطلب الاعتماد سياسة اقتصادية تهدف إلى النهوض بالواقع الاقتصادي المترهل في العراق، إن المشاكل السياسية وعدم الاستقرار الامني أدت إلى عدم وضوح الرؤيا الاقتصادية، وتخبط بالخطط الاستراتيجية التي من خلالها يمكن تنويع مصادر الدخل. لذلك فإن عدم وجود جهاز إداري متطور لا تستطيع إدارة الاقتصاد ومؤسساته بكفاءة ومهنية في ظل انتشار ظاهرة الفساد المؤسساتي، والعمل في الحلول الارتجالية الانية لبعض الحالات، هذا ما أثر سلباً الاقتصاد العراقي (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010- 2014، 2015، 22 - 23).

لذلك فإن تدهور الاقتصاد العراقي المستمر نتيجة ما تعرض له العراق من حروب وعمليات ارهابية والفساد المؤسسي المستشري، وكذلك الاعتماد على الايرادات النفطية، التي تتأثر بشكل مستمر بانخفاض الاسعار العالمية للنفط، وعدم وضوح الخطط الاقتصادية، وكذلك انكشاف الاقتصاد العراقي على مختلف الدول، أدى ذلك عدم استطاعة الحكومة العراقية ومن خلال

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

سياساتها الخاطئة من عدم تأمين الموارد المالية في تمويل الموازنات العامة، وكذلك عدم الاستقرار الامني والسياسي، وظهور الارهاب، فقد أدى ذلك إلى زيادة الدين العام الخارجي والداخلي، وكذلك تعويضات الدول التي تضررت من الحروب المتعددة، وخاصة بعد دخول الكويت من قبل النظام السابق. إن الاثار السلبية المزدوجة من خلال (انخفاض اسعار النفط وظاهرة الارهاب) التي واجهها العراق، تفرض على متخذي القرارات الاقتصادية معالجة الاعتماد على مورد النفط من خلال تفعيل نشاط القطاعات الاقتصادية البديلة كالصناعة والزراعة والسياحة وتحفيز القطاع الخاص والقطاعات الخدمية، ليس فقط لتمويل الموازنة وانما ايضاً للتقليل من البطالة والفقر وتشغيل الطاقات الانتاجية المعطلة والتقليل من الاعتماد على الاستيراد في تغطية الحاجات المحلية من السلع الإنتاجية والاستهلاكية والخدمات (آل طعمة، حيدر حسين www.fcdrs.com/includes http//).

وبما أن الاقتصاد العراقي يعاني من ترهل في القطاعات الاقتصادية من خلال زيادة في عدد العاملين وانخفاض في الإنتاجية. ولكن اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير النفط الخام، وعدم قدرة الصناعة والزراعة من توفير المواد الاساسية للمواطنين، أدى ذلك إلى زيادة الفقر والبطالة بسبب عدم الاكتفاء الذاتي من الانتاج المحلي، وكذلك انخفاض قيمة الدينار العراقي إلى أدنى مستوياته والذي بلغ سعر الصرف للدينار العراقي (120) الف ديناراً مقابل (145) دولاراً. هذا نتيجة التصرف بالأموال التي تصرف على المشاريع الوهمية والمشروعات غير الانتاجية بسبب إن هذه الاموال يتحكم بها المسؤولين، وقلة النفقات الحكومية على المشاريع الإنتاجية، حيث إن إنفاق الحكومة يكون اعلى من الاموال المخصصة للموازنة نتيجة الفساد المالي والإداري، وقلة السلع الانتاجية والاستهلاكية وزيادة في اسعارها مما أدى ذلك إلى زيادة التضخم نتيجة الركود بالاقتصاد العراقي، وانتشرت ظاهرة التضخم الركودي في العراق

(الزبيدي، حسن لطيف http://www.hasnlz.com) إن سيطرة القطاع الاستخراجي النفطي على الاقتصاد العراقي استخراجاً وانتاجاً وتصديراً في تمويل الموازنة العامة وكذلك في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، يجعل من هذا الاقتصاد يعتمد على الايرادات النفطية ويعد اقتصاداً ريعيا (احادي الجانب). إذ تشكل هذه الصادرات من النفط الخام إلى مجموع الصادرات ما نسبته (97,4%) وإذا ما أخذنا نسبة مساهمة هذا القطاع إلى اجمالي الصادرات في بعض السنوات فقد كانت نسبته (98,8%) مقابل نسبة الصادرات من الموارد الاخرى تقدر نسبتها (2,2%)، أي أن الاقتصاد العراقي بشكل عام يعتمد على الصادرات النفطية بنسبة (97%). ومن خلال ذلك فإن الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات المفتوحة والمعتمدة على الدول المتقدمة في استيرادها لمختلف السلع والخدمات، وحتى المشتقات النفطية يستوردها العراق لسد حاجة النقص في تمويل الكهرباء من الوقود وكذلك وسائط النقل كالسيارات والقطارات والسفن التجارية والطائرات (فرحان، سعد عبد الكريم حماد، 2013,107).

لقد أدى اتساع فجوة عجز الموازنة نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية المستمر أدى إلى توسع عجز في الموازين العامة بلغت نسبة العجز بالموازنة إلى (13,5%) من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 مقابل فائض في عام 2014 بلغت نسبته ما يعادل (2,7%). وكذلك لاستمرار

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

انخفاض أسعار النفط عام 2016 وحتى عام 2019، وقد كان العجز في الموازنة بلغ نسبة (12%) من إجمالي الناتج المحلي عام 2016. وعليه فإن الانخفاض في الصادرات النفطية وكذلك الاحتياجات إلى مختلف السلع المستوردة والتي من شأنها تعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى. وعليه فإن الاقتصاد العراقي يواجه تحديات كبيرة نتيجة التراجع في أسعار النفط لعامي 2015 و 2016 وحتى عام 2019، واحتلال التنظيمات الارهابي إلى المناطق الغربية مما جعل ذلك زيادة التدهور والانكماش في الاقتصادي العراقي، وكذلك الزيادة المستمرة في عجز الحساب الجاري والمالية العامة. لذلك فإن المخاطر الاقتصادية تتزايد على الاقتصاد العراقي الريعي. ومن خلال ما تقدم فإن هناك أزمات أدت إلى (ظهور الارهاب وانتشاره في المناطق الغربية وانخفاض اسعار النفط العالمية ، والفساد الاقتصادي) أثرت بشكل مباشر على نمو الاقتصاد من خلال تأثير القطاعات الاقتصادية في هذه الأزمات . مما أدت هذه الازمات إلى زيادة معدلات الفقر وانتشار البطالة . وكذلك انخفاض الاستهلاك الخاص والاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي ، وانخفاض بيئة الأعمال في مختلف مفاصل المؤسسات العامة والخاصة. حيث أن الاقتصاد غير النفطي تقلص بنسبة (14%) عام 2015 بعد أن كان انخفاضه بنسبة (5%) عام2014، ولكن الاقتصاد العراقي شهد نمواً طفيفاً بنسبة (2,9%) عام 2015 نتيجة زيادة الانتاج النفطي بنسبة (19%)، بسبب أن غالبية الحقول النفطية العراقية تقع خارج نطاق مناطق الصراع وبعيدة عن التنظيمات الارهابية. وكذلك فقد أدت تأثيرات الأزمات إلى انخفاض الأرصدة الخارجية للعراق بسبب انخفاض الأرصدة المالية العامة لعامي 2015 و 2016 وحتى عام 2019. وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها الحكومة العراقية في تنظيم وترشيد الإنفاق الحكومي، فإن انخفاض العائدات النفطية أدى إلى عدم قدرة الحكومي في ترشيد الانفاق بسبب إن اغلب الانفاق يذهب إلى وزارتي الدفاع والداخلية من أجل القضاء على الارهاب وتحسين الوضع الامني والسياسي والاقتصادي (البنك الدولي (http://www.albankaldawli.org)

المبحث الثاني / التحديات التي تواجه الاقتصاد في العراق بعد عام 2003

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات متشابكة وعديدة، وقد بدأت بالتوسع ومنها التحديات الخارجية والداخلية في ظل عدم الاستقرار الامني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وكانت نتيجة ذلك هو الاحتلال الامريكي الذي جعل من العراق ساحة للصراعات السياسية والاقتصادية وتصفية الحسابات بين الخصوم المتنازعة من أجل مصالحها الخاصة، وكذلك عملت امريكا في في احتلالاها للعراق من استنزاف من موارده البشرية والطبيعية وخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي. وكذلك عدم وجود رؤيا استراتيجية اقتصادية من قبل الدولة من أجل مواجهة مختلف التحديات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن ذلك فإن الحاجة الى العديد من المليارات وخاصة العملة الصعبة ونقص في الكوادر الفنية والعلمية والادارية وعدم اعطائها الدور الذي من اجله تستطيع هذه الكوادر النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي.

ان الكثير من التحديات الاقتصادية التي تتطلب استقراراً امنياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وميزانية ضخمة تقدر بمئات المليارات من الدولارات والحكومة التي تضع في اولوياتها بناء

الاقتصاد العراقي والحد من الفساد الاقتصادي ، وعدم معالجة التحديات الخارجية وخاصة مع الدول المجاورة له مردود سلبي على الاقتصاد العراقي، وكذلك عدم الرقابة على المنافذ الحدودية نتيجة الفساد المؤسساتي المستشري في كل مفاصل المؤسسات الحكومية. فضلاً عن ذلك الاستيراد من مختلف الشركات غير الرصينة، واغلب السلع التي تستورد لا يمكن فحصها في المنافذ الحدودية بسبب الفساد الاقتصادي. أما سبب انعدام الأمن الغذائي في العراق هو عدم وجود خطط زراعية ناجحة من أجل الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وانعدام الاستثمارات الاجنبية والمحلية في هذا القطاع الرئيسي والقطاعات الاخرى، أدى إلى اعتماد العراق على الاسواق العالمية في توفير ما نسبته (85 %) من المواد الانتاجية والغذائية الاساسية والكمالية. وكذلك الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج الزراعي بسبب ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج . أما التلوث البيئي الذي أدى الى رفع تكاليف الإنتاج من خلال الامراض والحشرات التي اصابت المحاصيل الزراعية المختلفة. لذلك يواجه الاقتصاد العراقي جملة من التحديات الاقتصادية التي تهدد مستقبل العراق وامنه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي كالفقر والبطالة والتضخم والبنى التحتية المدمرة وارتفاع تكاليف الانتاج . وعليه نلاحظ التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي عديدة ومنها ما يبين الجدول (1) معدل الفقر والبطالة في العراق (بلاسم جميل الدليمي ، 2010، 157 - 158).

جدول (1) معدلات الفقر والبطالة في العراق للمدة (2004 – 2018)

السنة	معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة %	معدل الفقر من إجمالي السكان %
2004	6,3	22,9
2005	9,0	21,0
2006	8,9	20,3
2007	8,8	19,1
2008	8,6	18,4
2009	8,4	17,6
2010	8,5	16,9
2011	8,3	18,9
2012	8,2	22,5
2013	8,0	18,0
2014	9,3	30,0
2015	10,6	30,0
2016	10,7	30,0
2017	10,8	22,5
2018	12,8	32,0

(1) – معدل البطالة للسنوات (2004 – 2018) المصدر:- البنك الدولي، بنك البيانات، العراق.
(2) – معدل الفقر للسنوات (2004 – 2012) المصدر: World Bank - Iraq .
(3) – معدل الفقر للسنوات (2013 – 2014) المصدر:- عائدة فوزي، منظمة الحماية الاجتماعية، رابطة المرأة العراقية، العراق، بدون سنة طبع، ص 186 .
(4) – معدل الفقر للسنوات (2015 – 2017) المصدر:- وزارة التخطيط ، مسح الأمن الغذائي ، 2017 .
ملاحظة :- السنوات (2015 – 2017) مسح الأمن الغذائي لم يشمل المحافظات (نينوى، الأنبار، صلاح الدين) . بسبب احتلال(داعش) للمحافظات الثلاثة.
(5) – معدل الفقر للسنوات (2018) المصدر:- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مؤشر الفقر .

يبين الجدول (1) اعلاه إن معدل البطالة بلغت (6,3 %) من إجمالي القوى العاملة عام 2004 مقابل معدل الفقر الذي بلغ (9، 22 %) من إجمالي السكان في العراق عام 2004، حيث أن اعلى معدل للبطالة بلغت (12,8 %) من إجمالي القوى العاملة عام 2018 في العراق مقابل ارتفاع في

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

معدل الفقر بلغ (35,0 %)من إجمالي السكان في العراق بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية نتيجة الركود الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى تفاقم البطالة والفقر في العراق الذي يعتمد بشكل اساسي على الايرادات النفطية في تمويل الموازن العام للدولة. أما على مستوى المحافظات، نجد هناك تبايناً بين الارتفاع والانخفاض في معدلات الفقر، حيث أن أقل المحافظات فقراً محافظة السليمانية والتي بلغ معدل الفقر فيها (5 ، 4 %)، وكانت أكثر المحافظات فقراً محافظة المثنى بلغ (1 ، 52 %). حيث أن هذا التحدي يكمن في القطاع النفطي والتي تكون نسبته (53 %) من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من (92 %) من اجمالي الصادرات، ألا ان عدد القوى العاملة في قطاع النفط لا تتعدى نسبتها (3 %) من قوة العمل، هذا ما يزيد من معدلات البطالة والفقر. وعيه فإن اغلب الشركات الاستثمارية في هذا قطاع النفط يعمل فيها العمالة الاجنبية بنسبة (65%) مقابل (30 %) من العمال المحلية، وكذلك عدم وجود الاستثمارات الاجنبية والمحلية في القطاعات الاقتصادية عدا قطاع النفط نتيجة تردي الوضع الأمني وانتشار الفساد المؤسساتي في اغلب مؤسسات الدولة. إذ أن معدلات الفقر ارتفعت في المحافظات الشمالية (نينوى، كركوك وديالى والانبار وصلاح الدين) بسبب ما عانته اثناء الحرب ضد التنظيمات الإرهابية والفساد المؤسساتي، وعليه فإن نينوى وحدها تضم حوالي خمس عدد الفقراء في العراق، بينما تضم بغداد حوالي (11 %) منهم. (التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، العراق، 2019، 25 - 34). أما الجدول (2) يبين الناتج المحلي الاجمالي ومساهمة كل من الايرادات النفطية وغير النفطية من الايرادات الكلية وكما في الجدول (2) الاتي:- حيث أن نسبة الايرادات النفطية من الايرادات الكلية بلغت (**9 ، 98** %)، مقابل (1,1 %) للإيرادات غير النفطية في عام 2004 .

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي من الايرادات النفطية وغير النفطية ونسبة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (1988 = 100) من الايرادات في العراق للمدة (2004 – 2018) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	الايرادات الكلية (2)	الايرادات النفطية (3)	الايرادات غير النفطية (4)	نسبة الايرادات النفطية من الايرادات الكلية % (5)	نسبة الايرادات غير النفطية من الايرادات الكلية % (6)
2004	53235358 ، 7	32982739	32627203	345 536	98 ، 9	1 ، 1
2005	64000065 ، 6	40502890	39480069	1، 022 ، 821	97 ، 5	2 ، 5
2006	95587954، 8	49055545	48461658	593887	98 ، 8	1 ، 2
2007	107828462، 5	54599451	53201460	1 ،991397	97 ،4	3 ، 6
2008	157026061، 6	80252182	79266345	837985	98 ،8	1 ، 1
2009	130643200، 4	55209353	51874544	3 ،809334	93 ،1	6 ، 9
2010	162064565 ، 5	70178223	66819670	3 ،358 ،553	95 ، 2	4 ، 8
2011	217327107 ، 4	103740338	98094444	5 ،645,894	94 ، 5	5 ، 5
2012	254225490 ، 7	119817224	116160781	3، 656 ،443	96 ، 9	3 ، 1
2013	273587529 ، 2	113840076	109650692	4 ،189 ،384	96 ، 3	3 ، 7
2014	266420384، 5	105553850	98511504	7، 042، 346	93 ، 3	6 ، 7
2015	199715699، 9	57215315	51312600	5، 902، 715	89 ، 7	10 ، 3
2016	203869832 ،2	4440927	4426706	1 ،014 ،221	81، 4	18، 6
2017	224636323، 2	79011421	65071900	13 ، 939 ،521	82، 4	17 ، 6
2018	258035199 ، 6	106569833	95619820	10 ، 950 ،013	89، 7	10 ، 3

1 – السنوات (2004 -2018) للناتج المحلي الاجمالي والايرادات النفطية المصدر:- (1) سامي حميد عباس، منار سامي حميد ، الإيرادات النفطية وانعكاساتها عمى بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2003 – 2018)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (12)، العدد(30)، العراق، 2020، ص 54 - 63 .
(2) – العمود (4) من عمل الباحث من خلال عملية طرح العمود (2) من العمود (3).
(3) – العمود (5) قام الباحث بعملية قسمة العمود (2) على العمود (3).
(4) – العمود (6) – قام الباحث بعملية قسمة العمود (2) على العمود (4).

أما في عام 2018 انخفضت نسبة الايرادات النفطية من الايرادات الكلية وقد بلغت (7 ،89%) مقابل (10,3 %) للإيرادات غير النفطية من الايرادات الكلية التي تساهم في الناتج المحلي الاجمالي والتي تؤدي هذه الايرادات في تمويل الموازنة العامة للدولة العراقية التي تعتمد على الايرادات النفطية في تمويل هذه الموازنة. من خلال ما تقدم فإن عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة على العراق في انعاش الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة الانتعاش. إذ أن انخفاض اسعار النفط التي أثرت على الاقتصاد العراقي. وبسبب انتشار الفساد المؤسساتي في القطاعات الاقتصادية، من خلال المحسوبية والمنسوبيه والبيروقراطية، وكذلك العديد من المعوقات منها التهديد والاختطاف، وكذلك عدم وجود جدية في وضع الخطط من قبل المختصين بالشأن العراقي ومنهم بعض المسؤولين في الدولة، ومن أجل مصالح خاصة بأن يستورد العراق مختلف السلع الاستهلاكية والكمالية. أما ارتفاع معدل التضخم الذي يعد احد التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وكما يبين الجدول (3) الاتي :-

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

جدول (3) معدل التضخم العام في العراق للمدة (2004 – 2018)

السنة	معدل التضخم العام %
2004	27،0
2005	37 ، 0
2006	47 ، 0
2007	30 ، 0
2008	14 ، 0
2009	7 ، 9
2010	6 ، 8
2011	6 ، 5
2012	5 ، 6
2013	2 ، 4
2014	1 ، 6
2015	1 ، 4
2016	1 ،3
2017	1 ، 5
2018	1 ، 4

(1) - السنوات (2004 – 2007) المصدر فارس كريم، الاقتصاد العراقي، فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (27)، العراق، 2011 ، ص 33.
(2) - السنوات (2008 – 2010):- أسماء خضر ياس، تحليل معدلات في العراق للفترة (2000 – 2010)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (36)، العراق، 2013، ص 56 .
(3) – السنوات (2011 – 2018):- البنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة.

ومن خلال الجدول (3) اعلاه فإن هناك تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في معدل التضخم إذ بلغ هذا المعدل (0 ، 27 %) عام 2004، إذ إن زيادة معدل التضخم جاء نتيجة زيادة السيولة النقدية من خلال زيادة الانفاق الحكومي، الذي أدى ذلك إلى ارتفاع اسعار السلع والخدمات. أما في عام 2018 انخفض معدل التضخم إلى (1,5%)، وقد كان السبب هو انخفاض السيولة النقدية نتيجة الحرب على الارهاب وأغلب الأموال تذهب إلى شراء الاسلحة والمعدات، ولكن أسعار السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين بقيت على حالها دون انخفاض، مما أثر سلباً على دخل المواطنين. (عبد الرضا، نبيل جعفر https://www.ahewar.org):-
وعليه فإن الاقتصادي العراقي يستطيع ومن خلال الدراسة والتخطيط الصحيح من أجل تحقيق الاصلاح الهيكلي والاصلاح الاقتصادي المتوازن والمتنوع للاقتصاد والذي سوف يمكن العراق من تجاوز هذه الانحرافات والاختلالات في الهيكل الاقتصادي والمتهالك في الاداء الاقتصادي وبالشكل الذي يجعل التنسيق في الأداء متوازن ومعالجة الارتباك في الرؤية بين السياستين النقدية والمالية والحد من التأثيرات الاقتصادية في الموازنة العامة ، ويستند ذلك الى البيانات والمؤشرات الاقتصادية التي تعتمد في اعداد خطط والتي من خلالها التوازن بين النفقات والايرادات ومعالجة العجز في الموازنة العامة ولأيمكن اعتماد على القطاع النفطي كأساس احتساب الموارد وإنما على تنويع مصادر الايرادات التي تمول الموازنة العامة للدولة بالسيولة النقدية.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

وبما أن العراق يعاني من ازمة مالية واقتصادية مستمرة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي عندما فرض الحصار الاقتصادي على العراق بقرار مجلس الامن الدولي (661) واستمر عدة سنوات. لذلك فإن معرفة الاسباب الاساسية للازمة الاقتصادية ومعالجتها ومعالجة النفقات المتزايدة في متطلبات الحرب على الارهاب يضاف إلى ذلك هناك اسباب عديدة من ابرزها الفساد الاقتصادي، وعدم التنسيق فيما بين الايرادات والنفقات في الموازنات العامة وسوء ادارة المال العام، والتصرف بأموال العراق بدون تخطيط اقتصادي ومالي ناجح. وبالرغم من التقارير التي تصدر من صندوق النقد الدولي، على أن العراق وبعض الدول المنتجة للنفط سوف تكون من الدول الفقيرة إذا ما ستمرت بالاعتماد على النفط في مصادر الدخل. وعليه فإن هناك العديد التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي ومنها ما يلي (النصيري، سمير عباس، http://www.almothaqaf.com):-

1- عدم إدارة المال العام بالشكل الذي يجعل من زيادة في الاموال المخصصة للموازنة من خلال تقليل النفقات وزيادة وتنويع الايرادات:- إن انتشار وتفاقم ظاهرة الفساد المؤسساتي من عام 2003 وحتى وقتنا الحالي، أدى هذا الفساد إلى ضياع وهدر الاموال العامة على مشاريع وهمية، مما انتشرت ظاهرة غسيل الاموال، وزيادة الفقر والبطالة، وزيادة المتلاعبين بالأموال مما أدى ذلك إلى امتلاك فئة قليلة من هم في الدولة على الاموال الكبيرة وانخفاض المستوى المعيشي لغالبية السكان. حيث لا توجد ضوابط وقوانين تمنع من التلاعب بالأموال وهناك من أن يغض البصر على هذه الترفات الغير مشروعة والتي تؤدي إلى خسارة العراق مليارات الدولارات والتي من الممكن أن تنهض بالواقع الاقتصادي المنكمش. حيث خصصت الاموال لمشاريع استثمارية تقدر بـ (900) مشروعاً استثمارياً، إذ ان قسماً منها وهمياً والقسم الاخر لم ينفذ منه حتى أقل من (50 %) أما القسم الثالث من الاموال ذهبت على شكل رشاوي في جيوب المتنفذين، مما أدى ذلك إلى هدر الاموال وعدم قدرة الدولة على جذب المستثمرين الاجانب والمحليين .

2– عدم قدرة البيئة التشريعية في أدارة الاقتصاد العراقي: - عندما اصدر الحاكم الامريكي (بول بريمر) عام 2004، والتي من شأنها أن تنظم القوانين للعمل الاقتصادي ومنها قوانين البنك المركزي والمصارف والادارة المالية العراقية وسوق العراق للأوراق المالية وغسل الاموال، وكما صدر قانون الاستثمار المرقم (13) لسنة 2006 والذي اجري تعديل على القوانين السابقة من خلال إصدار قانون جديد للاستثمار والذي صادق عليه في مجلس النواب العراقي، حيث أن جميع القوانين السابقة، وإضافة الى قوانين اخرى كقانون الكمارك والضريبة والذي يحتاج الى اعادة نظر وتعديلات من أجل أن تنسجم مع التطورات الجديدة في الإدارة الاقتصاد ولكن كل هذه الإجراءات يبقى الاقتصاد بالقوانين السابقة التي من خلالها تدهور الاقتاد العراقي، واصبح من الاقتصادات المنكمشة والمتهالكة والتي تعتمد على مصدر واحد للدخل وهو مورد النفط في تمويل الموازين العامة للدولة العراقية .

3- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة :- نتيجة عدم التصرف في المال العام خلال السنوات السابقة والانفاق المفرط وغير المخطط في الموازنات في السنوات السابقة كذلك، وخصوصا في موازنة 2014 بعد دخول داعش واحتلال مناطق من العراق في المناطق الغربية والاستيلاء على

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

المصارف والمؤسسات الحكومية في تلك المناطق ، ويضاف إلى ذلك أزمة النازحين بسبب الحرب على الارهاب (داعش) مما أدى إلى عدم نجاح الخطط الاقتصادية وخاصة في تشغيل العاطلين والحد من حالات الفقر بل على العكس من ذلك ارتفعت حالات البطالة الى اكثر من (30%) ونسبة الفقر الى (25%) وهما مؤشران يعدان من المؤشرات السلبية في زيادة الأزمات على الاقتصاد العراقي.

4- النفقات التي تنفق في الحرب على الارهاب: - حيث أن الارهاب الذي وصل العراق أدى إلى أن يكون عقبة جديدة امام النهوض الاقتصادي في العراق المتهالك (الاحادي الجانب) حيث تم سيطرة الجماعات الارهابية على بعض المحافظات الغربية ومنها الموصل وصلاح الدين والانبار وجزء من الاراضي في محافظة ديالى فإن الحكومة تسعى إلى القضاء على هذا الارهاب، وهذا يتطلب أموال طائلة من أجل تحرير العراق من هذه الجماعات الارهابية مما ضاعف الانفاق الحكومي في الوقت الذي يكون فيها الاقتصاد يعتمد على اسعار النفط المستمرة الانخفاض هذا ما يولد ضغط كبير على الموازنة العامة للدولة مما يؤدي إلى ازمة مالية ونقدية متتالية.

5 - ضعف القطاع الخاص وعدم التحفيز والتشجيع في دعم وتطوير الاقتاد العراقي:- يعاني القطاع الخاص بعد عام 2003 وإلى وقتنا الحالي من ضعف الدعم الحكومي والضياع وعدم الرؤى في تحديد دوره الاساسي في صناعة القرارات الاقتصادية من أجل خلق مصادر تمويل للموازنة العامة، وكذلك عدم توفير البيئة المناسبة للعمل وعدم استطاعته الاستثمار في مناخ استثماري غير مشجع في المساهمة في التنمية الاقتصادية، هذا ما أدى الى هروب رؤوس الاموال والمستثمرين المحليين إلى خارج العراق، مما أثر ذلك في توقف النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في مجالات الزراعة والتجارة والخدمات والصناعة والسياحة.

6– انخفاض اسعار النفط العالمية المستمرة نتيجة زيادة المعروض وقلة بالطلب على النفط:- إن المؤشرات ومنظمة اوبك والتقارير الدولية تؤكد ان انخفاض الاسعار سيستمر للسنوات وبمعدلات لا تتجاوز (50) دولار في الاحوال الاعتيادية وقد يحصل تحسن في الاسعار النفطية للسنوات القريبة القادمة حيث يتراوح سعر برميل النفط ما بين (60- 80) دولار وهذا ما يعني ان العراق يجب عليه خلال السنوات القادمة التخطيط للتحول من الاقتصاد الاحادي الجانب الى الاقتصاد ذات التنوع في الموارد والاعتماد على تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة ومنافذ اخرى واعطاء دور اساسي للقطاع الخاص لقيادة السوق المحلية.

وفي هذا الصدد يمكن معرفة العديد من التحديات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بشكل عام، والبنك المركزي بشكل خاص ومنها ما يلي (العكيلي، دلال https://www. Annabaa.org): -

1- إن الاعتماد الواسع على النفط واتجاهاته العكسية على مسارات السياستين منها السياسة النقدية والسياسة المالية في العراق ، إذ إن الذي الضغط الذي يمارس على الموازنة العامة للدولة من خلال الاثار التضخمية وتأثيراتها على احتياطيات البنك المركزي من النقد الاجنبي وعلى الدينار العراقي. ومن خلال ارتفاع حجم النفقات العسكرية لمواجهة داعش الارهابي والصعوبة في تكييف النفقات العامة مع الانخفاض المستمر لأسعار النفط، وبعد النظر في تحويل اغلب النفقات الحكومية الديناري الى طلبات على الدولار، أو الدولارية إلى دينارية في سوق الصرف

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

الاجنبي وتغذية حاجة السوق المحلية والاستيرادات بالدولار أو الدينار العراقي من أجل الحفاظ على استقرار اسعار الصرف المحلية. حيث يخلف ذلك فقدان التوازن والتناسب بين النفقات الحكومية التي يستمر عليها الاقتصاد العراقي وانحسار الايرادات النفطية نتيجة انخفاض اسعار النفط، أدى إلى انخفاض الاحتياطيات من العملة الاجنبية في البنك المركزي وخاصة من عملة الدولار، إذ كان في السنوات السابقة قبل انهيار اسعار النفط ودخول داعش للعراق حجم الاحتياطي يبلغ ما قيمته (77) مليار دولاراً، انخفض إلى ما قيمته (45) مليار دولار في عام 2017، نتيجة زيادة الطلب على الدولار لتغطية نفقات الحرب على الارهاب وكذلك لتمويل الموازنة التشغيلية لسد حاجة العراق من العملة المحلية من أجل التداول الداخلي.

2- تستخدم الادوات التقليدية في السياسة النقدية التي تتحكم في عرض النقد من خلال عمليات السوق المفتوحة لبيع الدولار وكذلك بيع السندات وشراؤها، والإيداعات الشهرية والأسبوعية، وكذلك معرفة سعر الفائدة الا أنه وفي عدم وجود سوق مالية فعالة وتدني نسبة المستوى المالي من خلال إن نسبة رؤوس أموال الشركات المساهمة في السوق المفتوحة لا تتجاوز 2% إلى الناتج المحلي الاجمالي، وظاهرة الاقتصاد النقدي الذي لا يشجع على الادخار وتلجأ اغلبية السكان للاكتناز وهذا ما يؤدي إلى انخفاض السيولة النقدية وعدم فعالية السياسة النقدية في تشجيع الادخار بدلاً من الاكتناز.

3- إن الايرادات التي تأتي من تصدير النفط والتي تكون بالدولار الامريكي ينبغي ان تعالج تسديد الديون الخارجية وتغطية مشتريات ما تحتاجه من سلع وخدمات من الخارج الا ان الواقع الاقتصادي المنهار يؤشر إلى أن هناك نسب منخفضة من خلال أن هذه الايرادات لا تغطي حاجة الدولة من السلع والخدمات المستوردة، وكذلك نسبة الايرادات المحلية لا تتجاوز نسبتها (10 %) من اجمالي النفقات، في حين يتم الاستعانة بالقروض والموارد النفطية في تغطية العجز غير النفطي في الموازنة العامة على حساب تسديد الديون الخارجية التي يتحملها العراق نتيجة للسياسات الخاطئة التي تعاقبت من قبل الحكومات السابقة. وكذلك عدم استغلال ارتفاع اسعار النفط في انعاش الاقتصاد العراقي من خلال تنمية بعض القطاعات التي من الممكن أن تعمل على تخفيف الضغط على القطاع النفطي.

المبحث الثالث / معالجة الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

يسعى العراق إلى تحقيق طموحات تنموية من خلال وضع الخطط والبرامج في المشاريع الاستثمارية من أجل رفع معدلات التنمية الاقتصادية ومحاول تقليص الفجوة في الاقتصاد العراقي واقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية الناهضة. إذ أن العراق تحرر من السيطرة الاستعمارية وحصل على كامل استقلالها منه السياسي والاقتصادي ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد أن بدأ العراق يواجه قضايا التخلف وزيادة في البطالة والفقر، وقد اصطدم بالكثير من التحديات تركزت بشكل مباشر في انخفاض حجم المدخرات الوطنية ومنها المدخرات المالية، ولم يستطيع تمويل عملية التنمية الاقتصادية في السنوات القريبة السابقة فقد تعرض العراق للعديد من الازمات منها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية. لذلك يسعى العراق بصورة خاصة إلى تقليص الفجوة القائمة مع الدول المتقدمة عن طريق رسم

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

الخطط والبرامج الناجحة منها الخطط التنموية (طويلة، ومتوسطة، وقصيرة المدى) من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي المتهالك الوحيد الجانب الذي يعتمد على مورد واحد في تمويل الموازنات العامة (عاتي، محمد عبد الزهرة، 2010، 1 - 2).

وعليه فإن المعالجات الجذرية التي تؤدي بالواقع الاقتصادي العراقي بالتطور بعد الحد من الفساد الاقتصادي والقضاء على الارهاب، فإن التحدي الاصعب هو مواجهة الأثار الريعية النفطية في الواقع الاقتصادي، من خلال إزالة المعوقات التي تواجه القطاعات الاقتصادية الاخرى ومنها القطاع (الزراعي والصناعي) والعمل على نمو هذين القطاعين وزيادة الانتاجية، والعمل على الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الاساسية وإنتاج السلع الضرورية التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية ومنها الكهرباء وقطع الغيار للسيارات والمواد الغذائية التي من الممكن تصنيعها دون الاستيراد من الخارج. وهذا يتحقق من خلال رسم الاستراتيجية التنموية التي من خلالها يمكن تحريك وتنويع الاقتصاد والعمل على تقليل النفقات في كل من وزارتي الدفاع والداخلية بعد تحرير الاراضي المغتصبة من الارهاب، لذلك يمكن التوجه من خلال الاهتمام بالقطاع الخاص المحلي وجذب الاستثمارات الاجنبية للاستثمار في المشاريع التي يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاد والتقليل من الاستيرادات في بعض السلع التي من الممكن تصنيعها في العراق، والعمل على تشجيع المستثمرين الاستثمار في القطاعات غير النفطية من خلال الضمانات والامتيازات التي تقدمها الدولة للمستثمرين. وعليه فإن من المعالجات كذلك تحرير الاقتصاد من التبعية الخارجية عن طريق تشغيل مختلف القطاعات الاقتصادية وجعلها قطاعات إنتاجية بدلاً من إنها اغلب القطاعات استهلاكية وتكون عبء على الدولة. كذلك اعادة النظر بالمؤسسات الحكومية وخاصة القطاعين العام والخاص وزيادة مساهمتهما في زيادة الانتاج وتطوير المرافق الحيوية في مختلف القطاعات ومنها قطاعات الإنشاءات والنقل والكهرباء والسياحة. إن تمكين الاقتصاد العراقي من استغلال موارده البشرية والطبيعية التي تتطلب نفقات مالية كبيرة، وكذلك الاهتمام بتطوير البحث العلمي والاخذ بعين الاعتبار البحوث التي تقدمها مختلف المراكز البحثية وتطبيقها على ارض الواقع وخاصة البحوث العلمية التي من شأنها زيادة الانتاج وتطوير الصناعة وبناء استراتيجية شاملة في بناء قدرات العراق الاقتصادية من أجل زيادة النمو وتسريع في عملية النهوض بالاقتصاد العراقي ومعالجة المخاطر التي قد تهدد المستثمرين المحليين والاجانب، **(فهمي، رائد ، www. Iraqieconomists.net).**

لقد بدأ الاهتمام من قبل الحكومة العراقية بشكل رئيسي في تطوير القطاع النفطي، واهملت القطاعات الاخرى والتي من الممكن أن تكون قطاعات إنتاجية وتصديرية في الوقت نفسه. إن القطاع النفطي والذي يعتمد عليه العراق في الموازنة العامة قد يتعرض باستمرار إلى انتكاسات مستمرة نتيجة تراجع في اسعار النفط العالمية المستمر، وأهملت باقي القطاعات الاقتصادية. وهذا يعني إن عدم توازن في الاهتمام للقطاعات الاخرى والتي باستطاعتها تنويع الاقتصاد العراقي إن من أسباب تراجع أداء القطاعات الانتاجية، وبالخصوص القطاع الصناعي هو غياب الاستراتيجيات الناجحة لانعاش واقع القطاع الصناعي لاسيما القطاع العام الحكومي والقطاع الخاص . لذلك فإن الاقتصاد العراقي يهدف باستمرار على تطوير والاستثمار فقط في القطاع

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

النفطي مع غياب التنوع من خلال القطاعات الاخرى في الاقتصاد العراقي (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ،2015 ، 2).

وعليه فإن من الممكن وضع خطط وأهداف للتنمية الاقتصادية من خلال السياسات الاقتصادية الحديثة والناجحة والتي من الممكن أن تعمل على تفاعلها ومعالجة الاختلالات في الاقتاد العراقي. لذلك فإن من أهم المعالجات التي سوف تعالج مشكلة الازمات الاقتصادية والمالية في العراق بعد الاستقرار السياسي والأمني، من خلال تحقيق الاهداف في هذه الخطط ومنها ما يلي (سالم، علي عبد الهادي،2012 ، 63 - 64) .

1– آثار التحول إلى آليات السوق الحر: - لابد من الانتقال إلى المرحلة التي تتطلب قبول الدولة والمجتمع بنوع من النظام في السوق الذي تكون فيه الاسعار متناسبة مع حاجة السكان من خلال اشراك القطاع الخاص في خلق سوق تنافسية من أجل تنشيط الاقتصاد العراقي وأن يكون هناك تعاون بين القطاعين ومن الممكن أن يكون هناك قطاع مختلط.

2– حسم مسألة دور الدولة الاقتصادي في المرحلة المقبلة والاعتماد على الشراكة بين القطاعين الخاص والعام: - وهذا ما يساهم في العمل على اعادة بناء المصانع وزيادة الانتاج في بعض المنشأة الصناعية، والمساهمة في اعطاء فرصة للقطاعين العام والخاص بالاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية.

3– تنمية وتطوير القدرات البشرية والاهتمام بالعنصر البشري وخاصة اصحاب الكفاءات العلمية وفسح المجال أمام هذه الشريحة بالعمل على اصلاح الوضع الاقتصادي في العراق:- أي اصلاح ما يمكن اصلاحه وتنمية وتطوير مهاراتهم والتركيز على الكفاءات التي تختص بالجانب العلمي والانتاجي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

4 – ترتيب الاولويات الاستثمارية ووضع الحلول في معالجة الاختلالات في بعض القطاعات الاقتصادية:- إن السياسة الاقتصادية تواجه صعوبات في كيفية ترتيب الاولويات للاستثمار، ويجب وضع الاولويات الاقتصادية والاجتماعية للقطاعات الانتاجية، إذ يبدأ الاهتمام في قطاع البنى التحتية ويعد من الاولويات وهذا ما يكلف الدولة نفقات مالية دون الحول على مردود مالي من هذه الاستثمارات.

5– أهمية التنوع الاقتصادي من أجل التخلص من الاقتصاد الاحادي، بهدف تحقيق التكافؤ بين القطاعات في مجال الانتاج ويمكن الاهتمام في جميع القطاعات دون الاهتمام بالقطاع النفطي فقط، وزيادة مساهمات القطاعات الاخرى في الانشطة الاقتصادية والخدمية الاخرى. ولهذا فإن للتنويع الاقتصادي مهمات من أجلها يمكن للاقتصاد أن يكون ذات فعالية اقتصادية الموازنة تعتمد على تنويع مصادر الدخل.

إن مواجهة الاختلالات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد العراقي من أجل التخلص من مرض الاقتصاد الاحادي والاعتماد على المنتج المحلي في تنويع الاقتصاد العراقي. وبعد أن تم القضاء على الارهاب (داعش) والذي يتطلب العمل من جميع المؤسسات الحكومية والسياسية والشعبية حتى يمكن حماية العراق وادامة بناء اقتصاده وفق المعطيات العالمية في الانتاج والتخطيط الصحيح والتنسيق بين مختلف القطاعات في جعل هذه القطاعات تتعامل استيراداً

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

وتصديراً داخليا وحسب معطيات المحلية والعمل على زيادة الانتاج والانتاجية في ما يحتاجه الفرد العراقي من سلع استهلاكية وكمالية دون النظر والاعتماد على السلع الاجنبية المستوردة. إن اعتماد الاصلاحات الاقتصادية الحقيقي وفق الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية التي طبقت في بعض الدول النامية وتمكنت من النهوض بواقعها الاقتصادي المتردي إلى واقع اقتادي متطور ، مثل ماليزيا والهند والامارات وغيرها من الدول العربية والعالمية والتي كانت تعمل وفق الاطر الاقتصادية الصحيحة . وعليه فإن من أهم هذه الاصلاحات التي من الممكن أن تعالج مشاكل الاقتصاد العراقي ما يلي (النصيري، سمير عباس، http// www. Iraqieconomists.Net):-

أ- الحد من البطالة وتخفيض نسبة الفقر وتأمين العدالة الاجتماعية :- حيث إن الفقر و البطالة وهما يشكلان المشكلة الحقيقية تقف حاجزاً أمام الاصلاح الاقتصادي وابرز هذه المشاكل انخفاض فرص العمل للقادرين على العمل والذين هم بسن العمل وبشكل خاص الخريجين من مختلف الاختصاصات، مما يقلل في نسبة البطالة.

ب- توفير الامن الغذائي والدوائي والبيئي للمواطنين من خلال الاهتمام بالقطاع الزراعي والصحي من أجل توفير الغذاء الاساسي لمختلف السكان في العراق.

ت - تطوير واصلاح مؤسسات الحكومية من خلال الحوكمه الرشيدة والتي تقديم افضل الخدمات المواطنين.

ث - تطوير واصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي:- من خلال التنسيق والتعاون بينهما من أجل توفير السيولة النقدية والتقليل من الدين العام من خلال تقليل النفقات الحكومية والعمل في ظل الحوم بين المؤسسات الحكومية المختلف من أجل التقليل من الروتين والقضاء على الفساد المؤسساتي عن طريق القضاء على الرشوة.

ج - وضع الخطط التي من خلالها معالجة الانهيارات المالية التي يعاني منها بعض المصارف في القطاع الخاص بسبب ظروف نقص السيولة من خلال تنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات.

ح– معالجة الصدمات الخارجية وحماية المنتج المحلي من منافسة السلع الاجنبية:- وهذا يكون من خلال مساندة وتشجيع المنتج المحلي وعد غزو الاسواق المحلية بالمنتجات الاجنبية وفرض الضرائب الكبيرة عليها من خلال رفع الرسوم الكمركية على المنتج الاجنبي والتقليل من الرسوم والضرائب على المنتج المحلي من أجل منافسة السلع الاجنبية.

خ – العمل على بناء الاقتصاد الوطني المتعدد الموارد منها الطبيعية والبشرية من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي المنكمش والاحادي الجانب.

د- تصحيح وتنويع الهيكل الانتاجي:- إن توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها وزيادة الإنتاجية من الممكن أن يحقق عوائد متزايدة، وتعمل على حماية المنتج المحلي، وهذا بدوره يعمل على دعم التنمية المستدامة والمتوازنة، ويخلص الاقتصاد من خطر الاعتماد على مورد النفط، وكذلك المساهمة في تطوير القوى البشرية العاملة، ويجعل من الاقتصاد والمجتمع يعمل بكفاءة وقدرة إنتاجية عالية. لذلك فإن تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية، فلابد من العمل على تنويع وتصحيح الهيكل الانتاجي. حيث أن العراق يتوفر فيه الموارد المتنوعة الطبيعية والبشرية

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

وبالتالي فمن الممكن على الاقتصاد أن يتطور من خلال تطوير الهيكل الانتاجي لمختلف القطاعات الاقتصادية.

ذ– التركيز على بعض قطاعات الانتاجية والقطاعات والانشطة التي تتمتع بميزة إنتاجية وتنافسية من أجل تنويع مصادر الدخل لتمويل الموازنة العامة.

ر– معالجة الانكشاف الاقتصادي والتقليل من خطر الاقتصاد الريعي: - بما أن الانكشاف الاقتصادي والذي يعني نسبة التجارة الخارجية مقسومة على الناتج المحلي X 100، وحيث أن عدم قدرة الاقتصاد العراقي على الانتاج المتنوع وتزايد الاستيرادات كماً ونوعاً من الخارج وتقليل الصادرات أي تصدير سلعة النفط فقط مما يجعل الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي ذات المؤشر العالي في درجة الانكشاف الاقتصادي.

ومن خلال ما تقدم فإن الجدول (4) الاتي الذي يوضح توقعات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2016 – 2020):- الميزان التجاري للنفط العراقي إذ أن انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي من (13,0 %) إلى (1,2 %) نتيجة الوباء الذي انتشر في العالم والذي أدى إلى الركود الاقتصادي وكذلك نتيجة الانخفاض المتسارع والمستمر في اسعار السوق النفطية، وعليه فإن التوقعات التي حصلت على الاقتصاد العراقي من خلال دراسة البنك الدولي جاءت متقاربة، أما رصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي فقد كانت في السالب والتي كانت تبلغ (-14,2 %)، وهذا التأثير السلبي نتيجة النمو المتباطئ في الناتج المحلي الاجمالي ومن المتوقع يصل الانخفاض في رصيد المالية العامة إلى (-1,1 %). أما ميزان الحساب الجاري فقد بلغ في عام 2016 إلى (-9,0 %) فقد انخفض الحساب الجاري في عام 2020 حتى بلغت (-3,5%)، وهذا بدوره ما أثر على الناتج المحلي الاجمالي نتيجة العجز الذي يحصل في الميزان الجاري نتيجة انخفاض الصادرات النفطية وكذلك انخفاض اسعار النفط بسبب جائحة (كورونا – 19) التي أثرت على اغلب الاقتصادات العالمية، مما أدت إلى انكماش في الاقتصادات العالمية ومنها الاقتصاد العراقي. ومما تقدم فإن السياسة النفطية في العراق حالياً تتجه إلى تشجيع الاستثمار الاجنبي والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة التي تدخلها الشركات الاستثمارية من خلال تقديم الامتيازات والضمانات من أجل تشجيع الاستثمارات من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم والمشجع في جلب المستثمرين، غير أن الهدف من ذلك هو من أجل زيادة الانتاج وتنويعه وتوفير العائدات المالية اللازمة لتمويل عمليات الاعمار في المناطق التي دمرها الارهاب، حيث أن الاستفادة من عامل الوقت والاسعار المرتفعة للنفط فلابد من استغلالها في تطوير الاقتصادي العراقي **(البو علي، يحيى حمود حسن، 2015 ، 98)**.

جدول (4)توقعات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2016 – 2020

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي %	13,0	2,1-	1,9	1,2	2,9
رصيد المالية العامة (من إجمالي الناتج المحلي %)	14,2 -	1,4-	1,2	1,1	1,1-
ميزان الحساب الجاري من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي (%)	9,0-	1,2	2,1	1,2-	3,5-

المصدر: - مجموعة البنك الدولي، اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا 2018 ، ص 70.

أما العكس عندما يكون هناك ارتفاعاً في أسعار النفط وسيؤدي ذلك إلى تحسين موازين المالية العامة للدولة وتوفير السيولة النقدية لدى البنك المركزي العراقي من خلال أتباع سياسة نقدية ومالية صحيحة. وعليه فإن الاقتصاد العراق إذ ما استمر بهذه السياسة الخاطئة سوف يتعرض الاقتصاد العراقي إلى الانهيار بالوقت القصير، وعلى المستوى الاقتصاد الكلي، وكذلك عدم وجود تطور سياسي وأمني وحتى الاجتماعي، حيث أن التمرد الذي يقوده داعش الارهابي، أثر كذلك على النمو الاقتصادي العالمي، وكذلك استمرار زيادة المعروض العالمي من النفط وقلت الطلب عليه مما يخلق انخفاض سريع في أسعار النفط العالمية
(البنك الدولي.www.albankaldwli.org).

لقد كان القطاع النفطي الذي تملكه الدولة يهيمن على الاقتصاد العراقي من خلال الايرادات التي يحصل عليها العراق من تصدير النفط الخام، حيث أن في سيطرة الدولة على المفاصل في النشاط الاقتصادي، والذي تكون الدولة هي التي تتصرف بالعوائد النفطية التي من خلالها تتوزع على الموازنة التشغيلية والاستثمارية، وكذلك تنمية بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى. إلا إن الاهداف المخططة قد فشلت والتي تعتمد في تنمية القطاعات الاخرى نتيجة للسياسات الشمولية الخاطئة في عملية إدارة الموارد الاقتصادية، وأصبحت الدولة هي من خلال القطاع العام اصبح المهيمن على معظم الفعاليات الاقتصادية.كذلك القطاعات الاقتصادية الأخرى لم تكن بعيدة عن سيطرة الدولة على فعالياتها الاقتصادية، حيث ان عدم الاهتمام بالقطاع الخاص قد قلص دوره ولم يكن له تأثير في الاقتصاد العراقي إلا في الأنشطة الاقتصادية التي لا تدر دخلا أو تطوراً في الايرادات العامة. ويسعى العراق في تطوير القطاع النفطي دون الاهتمام في القطاعات الاقتصادية الاخر(الساعدي، حيدر عليوي شامي،2015، 79) .

الاستنتاجات والتوصيات

أ – الاستنتاجات

1– لقد واجه الاقتصاد العراقي جملة من التحديات الاقتصادية التي تهدد مستقبل العراق وامنه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي كالفقر والبطالة والتضخم والبنى التحتية المدمرة وارتفاع تكاليف الانتاج والفساد الاقتصادي والتلوث البيئي ومشاكل المياه وتدهور الانتاج الزراعي والصناعي وغير ذلك من القطاعات الاقتصادية.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

2- إن التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي تحديات متشابكة واخذت بالاتساع وهي داخلية وخارجية بظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني وهذا كله من مخلفات الاحتلال الامريكي، وعدم تبني الدولة استراتيجية لمواجهة تلك التحديات.

3– استنتج الباحث إن الحل الجذري لمعالجة الاقتصاد العراقي بعد القضاء على الارهاب والحد من الفساد الاقتصادي، والاهتمام بالقطاع الاقتصادي من أجل مواجهة آثار الريع النفطي الذي يكمن في إزالة المعوقات أمام قيام ونمو الأنشطة الانتاجية، وخاصة القطاع الصناعة والزراعة والخدمات.

4- ان مواجهة الاقتصاد العراقي والتخلص من الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل تنويع الاقتصاد بعد القضاء على الارهاب يتطلب العمل والوقوف بحزم لجميع الجهات الحكومية والسياسية والشعبية من اجل حماية العراق وادامة بناء اقتصاده وفق المعطيات الواقعية، واعتماد الاصلاحات الاقتصادية باعتبارها استراتيجية اقتصادية لتحقيق الامن الوطني.

5– يعد ارتفاع أسعار النفط عن المستويات المتوقعة إلى تحسين موازين المالية العامة ويؤدي إلى التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتحسين والعلاقات الخارجية من خلال زياد وتنويع التجارة الخارجية.

6- استنتج الباحث إن هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي وسيطرة الدول على هذا القطاع الحيوي، كان سبباً في هيمنة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي الاخرى، لأنها هي التي تتصرف بالعوائد النفطية التي يراد منها تنمية بقية القطاعات الأخرى . إلا إن الإجراءات التي اعتمدت في تنمية القطاعات قد فشلت في تطبيق المعالجات التي يمكن من الممكن أن تنهض بالواقع الاقتصادي المتردي .

ب – التوصيات

1– نوصي بأن تكون الحكومة العراقية ملزمة بحل جميع التحديات التي تواجه المجتمع العراقي وخاص القطاعات الاقتصادية.

2– نوصي بعد القضاء على الارهاب، والحد من الفساد الاقتصادي أن يكون هناك تنويع مصادر الدخل من خلال التقليل من الاعتماد على الايرادات النفطية.

3– لابد ان يكون هناك تخطيطاً صحيحاً وناجحاً في عدد العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية، وجعل الايدي العاملة ، منتجه وليست مستهلكة وفتح مشاريع جديدة في مختلف القطاعات من اجل امتصاص البطالة المقنعة وتقليل من الفقر في مختلف القطاعات الاقتصادية ونقل العمالة الفائضة المستهلكة في مختلف القطاعات الاقتصادية وجعلها عمال منتجة في بعض القطاعات الانتاجية.

4– استغلال الايرادات النفطية في تطوير القطاعات الاقتصادية ومنها الصناعات التحويلية والزراعة ، واستغلال ايرادات المنافذ والضرائب والسياحة الدينية والطبيعية في تطوير الاقتصاد العراقي.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 6

المصادر

أ – الكتب والمجلات

1- أسماء خضر ياس، تحليل معدلات في العراق للفترة (2000 – 2010)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (36)، العراق، 2013 .
2- بلاسم جميل الدليمي، اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها، وحدة البحوث الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العراق، 2010 .
3- حيدر عليوي شامي الساعدي، الاصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الاجنبي (دراسة حالة العراق)، مجلة الغري، المجلد العاشر، العدد (33)، جامعة الكوفة العراق، 2015.
4- فارس كريم، الاقتصاد العراقي، فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (27) العراق، 2011.
5- سامي حميد عباس، منار سامي حميد، الإيرادات النفطية وانعكاساتها عمى بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2003 – 2018)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (12)، العدد (30)، العراق، 2020 .
6- سعد عبد الكريم حماد فرحان، تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة (2003 - 2010)، مجلة جامعة الانبار، المجلد 5 العدد 10، العراق، 2013.
7– ثامر عبد العالي كاظم، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصلاحه، مجلة المثنى، المجلد (7) العدد (1)، العراق، 2017.
8- علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4، العدد 9، العراق،2012 .
9– محمد عبد الزهرة عاتي، مصادر التمويل الخارجي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مع الإشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق 2010 .
10- يحيى حمود حسن البو علي، ملامح السياسة النفطية في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي العدد 25 ، السنة الحادية والثلاثون، جامعة البصرة، 2015.

ب - المصادر الرسمية

11- Iraq.- World Bank
12- البنك الدولي، بنك البيانات، العراق، 2020 .
13 - البنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة.
14- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مؤشر الفقر.
15 - مجموعة البنك الدولي، اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا 2018 .
16- منظمة الحماية الاجتماعية، رابطة المرأة العراقية، العراق، بدون سنة طبع.
17 - وزارة التخطيط، مسح الأمن الغذائي، 2017 .
18– وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات2010 – 2014 ، العراق، 2015.

19- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم احصاءات التنمية البشرية، العراق 2015 .

ج – الموقع الالكتروني

20- البنك الدولي، العراق والافاق الاقتصادية 2016 ، تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. www . albankaldwli.org .

21- دلال العكيلي، الاقتصاد العراقي، النفط، الموازنة، السياسة النقدية، بنوك ، الاستثمار، شبكة النبأ https://www. Annabaa.org .

22- سمير عباس النصيري، ازمة الاقتصاد العراقي، التحديات وفرص الاصلاح، شبكة الاقتصاديين العراقيين. http// www. Iraqieconomists. Net .

23- حيدر حسين آل طعمة، الاقتصاد العراقي وتحديات السياسة المالية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية. http// www.fcdrs.com/includes .

24- حسن لطيف الزبيدي، المشهد الاقتصادي العراقي: المعطيات والخيارات، جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد. http:// www . hasnlz.com

25- رائد فهمي، الاقتصاد العراقي، قضايا وأفاق في الاصلاح والتغيير، شبكة الاقتصاديين العراقيين، www. Iraqieconomists. net.